كلمة ونص

يونس خلف

التحفيز الآخر للعمال..!

أثار المقال الذي نشرناه هنا في «الوطن» حول بعض الملاحظات على ما يحدث من إجراءات وما يصدر من قرارات عن وزارة التنمية الإدارية عدداً من ردود الفعل ووصل صداها إلى مسامعنا بمعنى أن من يكتب فليكتب، ومن يتحدث فليستمر بالحديث، وعلى الرغم من أننا قدمنا أمثلة كان يجب الرد والتوضيح وحتى التصويب عندما يكون الرأي غير صحيح، لكنه أمر طبيعي أن نسمع ونشاهد مثل هذه التداعيات وردود الأفعال في ظل غياب ضوابط للتعامل مع الصحافة والصحفيين واعتبارهم شركاء مع الحكومة في العمل الوطني. وإذا كان مضمون ما قلناه هو أن ثمة إجراءات وتعليمات لا تحقق بيئة العمل الإداري في واقعها الراهن وأربكت العديد من الجهات العامة من جهة، وألحقت من جهة أخرى الظلم ببعض الموظفين وبعض الذين يتولون مهام إدارية في المؤسسات العامة وعدم تطابق أو توافق بعض القرارات الجديدة مع الوضع الراهن لعدد كبير من العاملين في الدولة رغم مضي سنوات على توظيفهم. اليوم نحاول تعزيز الأفكار التي نسعى من خلالها الإسهام في تقديم الملاحظات والتصورات التي تعكس حرصنا على أن يكون الإعلام بالفعل الشريك الحقيقي في تطوير أي عمل حكومي من خلال نقل الصورة الحقيقية للمزاج الشعبي ورجع الصدى لأي خطوة باتجاه الإصلاح والتطوير. نتابع جميعاً قرارات التحفيز الوظيفي التي تعمل عليها وزارة التنمية الإدارية في المؤسسات العامة وهناك سباق مع الزمن واجتماعات مكثفة حتى أيام العطلة الرسمية ربما لتجاوز التأخير الذي حصل والتعويض عن الزمن الطويل الذي مضى بانتظار إنجاز ما هو مقرر إلا أن اللافت هو الحديث المتداول حول طريقة التقييم وتقدير نسب الحوافز المستحقة للعامل وكذلك عدم مشاركة نقابات العمال والاعتماد على المدير في المؤسسة رغم وجود لجنة طبعاً، لكن يبقى احتمال خضوع الأمور لدى بعض المديرين للمزاجية أو للمواقف الشخصية.

صحيح أن هناك لجان تظلم يمكن للعامل اللجوء إليها في حال شعر بالظلم، لكن أيضاً احتمال إقصاء أحد العاملين يستحق أو إضافة عامل ربما لا يستحق، يظل قائماً وبالتالي موضوع التقييم يجب ألا يرتبط بالمدير.

الأمر الآخر هو استبعاد شريحة كبيرة من العاملين الذين يتم انتخابهم في النقابات العمالية ويتولون مهام نقابية وهم شركاء في تحمل المسؤوليات إلى جانب إدارات المؤسسات، والسؤال هنا عندما يتم إقصاء هؤلاء عن نظام التحفيز هل سيكون نظام التحفيز بعد اليوم سبباً في العزوف عن أي مهمة نقابية أو حتى الترشيح لأي انتخابات قادمة إلا إذا كان ثمة تحفيز آخر من النقابات العمالية؟!

المازوت الزراعي ذكي من الشهر القادم

مدير زراعة اللاذقية لـ«الوطن»: يحد من الفساد والمحسوبيات

اللاذقية – عبير محمود

في إطار تطوير العمل الزراعي والتوجه نحو الأتمتة، ناقشت اللجنة الزراعية الفرعية في اللاذقية الخطة الزراعية للعام القادم وأهمها تطبيق برنامج الأتمتة فيما يخص توزيع المازوت الزراعي على الفلاحين اعتباراً من الشهر القادم.

وخلال اجتماع اللجنة برئاسة محافظ اللاذقية عامر هلال، تم التأكيد على أهمية أتمتة المازوت الزراعي، بما يسهم في إيصال المادة لمستحقيها من دون تدخل العامل البشري، إضافة لمناقشة خطة زراعة القمح وتوسعها بالمحافظة وتوفير ما يلزم لإنتاج هذا المحصول الاستراتيجي، مع التوصية باعتماد خطة زراعة القمح في الأراضي الزراعية المشجرة التي تعرضت للحرائق عام ٢٠٢٠.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا أنه سيتم توزيع المازوت الزراعي عبر البطاقة الالكترونية وفق آلية محددة يتم من خلالها ربط مخصصات المزارع من مادة المازوت بالبطاقة الالكترونية، موضحاً بأنه يتم إبلاغ الفلاح بإمكانية استلام مخصصاته من المادة عبر رسالة نصية وذلك وفق معايير تخص الحراثة والمساحة والري وغيرها من الاحتياجات الزراعية.

وأشار دوبا إلى أن أتمتة المازوت الزراعي إجراء مهم يلغي تدخل العامل البشري في توزيع المادة على الفلاحين، وبالتالي يحد من الفساد والمحسوبيات بهذا الخصوص، ما يتطلب مراجعة الفلاح للوحدة الإرشادية لإنجاز الوثيقة المطلوبة لمن يرغب بالحصول على المازوت مؤتمتاً بموجب وثيقة التنظيم الزراعي والكشف الحسي.

أكد مدير الزراعة بضرورة تقديم جميع المزارعين الراغبين بالحصول على المادة عبر البطاقة الذكية.

وبين أن ٢٥ ألف مزارع فقط تقدموا ببياناتهم من أصل ١٠٠ ألف مزارع على مستوى المحافظة، وبهذه الحال سيتم تزويد المسجلين فقط على المادة لكون التوزيع سيتم حصره بالبطاقة الإلكترونية.

وأشار إلى أن البطاقة الإلكترونية تتيح للمزارع الحصول على المازوت بالسعر المدعوم بموجب رسالة نصية، علماً أنه سيتم إيقاف بيع المادة من خارج البطاقة عند تطبيق التوزيع المؤتمت الشهر المقبل، موضحاً أنه مع بداية العام المقبل سيتم تطبيق البرنامج على المنشآت الزراعية من مآقر ومداجن ومسامك، لتحصل على المازوت المدعوم بالشريحة السعرية المحددة لكل منها وبالكميات اللازمة لها عبر البطاقة الذكية.

كما لفت دوبا إلى وجود بعض الإشكاليات التي يجب العمل على حلها لتطبيق نظام الأتمتة من دون معوقات، ومنها فيما يخص الحيازة الزراعية والمعايير والآليات والملكية التي لا تخلو من بعض التعقيد في بعض مناطق الريف بشكل خاص، ما يتطلب حل هذه الإشكاليات عند وجودها لضمان حصول المزارعين على المادة الكترونياً.

وحول عملية التوزيع للمازوت على المزارعين هذا الموسم، بيّن دوبا أنه تم توزيع أكثر من ٦٩١ مليون ليتر من المازوت الزراعي على الفلاحين في المحافظة، وذلك وفق معايير الحيازة والري، وما يخص المباقر والمداجن ومنشآت زراعية أخرى، إذ شمل التوزيع حوالي ٣٫٦ ملايين ليتر زراعي، و١٫٩ مليون ليتر للمداجن و١٫٦ مليون ليتر مازوت مختلط، حتى تاريخ إعداد المادة.

قمامة وحُفر وظلام دامس.. حال مداخل طرطوس الثلاثة منذ سنوات!

طرطوس- ريا أحمد

مداخل مدينة طرطوس سيئة من جميع النواحي سواء منها الخدمية أو الجمالية، فلا طرق مقبولة تستقبل زوارها ولا أرصفة موحدة ونظيفة ولا إنارة شارعية أو لافتات دلالية جيدة والأشجار المعمرة على جوانبها وفي وسطها باتت مصدراً لتخريب الأرصفة والمنصفات.

إهمال كبير منذ سنوات حتى وصل الأمر إلى حالة يرثى لها في مداخلها الثلاثة الشمالي منها والجنوبي والشرقي، وهي التي تعتبر واجهة المدينة لزوارها وسياحها.

هذا الواقع دفع الكثيرين للشكوى حيث تلقت «الوطن» شكاوى عن سوء المدخل الجنوبي أي البوابة التي يدخل منها القادم من الحدود اللبنانية أشاروا فيها للظلام الذي يخيم عليه طوال الليل والأنقاض المتراكمة وغياب كل أشكال الجمالية والاهتمام والشيء نفسه بخصوص الشكوى المتعلقة بالمدخل الشمالي بأنه مملوء بالمطبات والحفر والمنصفات المخربة نتيجة الأشجار الضخمة.

عدد من المهندسين أكدوا لـ«الوطن» أن الحل الوحيد هو بإعادة إعمار هذه المداخل من جديد عن طريق دراسات خاصة بالمداخل لاستثمارها وبنائها بأحدث النظم والتخطيط وإعطاء تنفيذها لشركات متخصصة بذلك، وعدم اللجوء إلى الصيانات وإعادة التأهيل.

مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أكد لـ«الوطن» أنه منذ بداية العام الحالي بدأ مجلس المدينة بأعمال تأهيل وصيانة مداخل المدينة الرئيسية وفق أقصى الإمكانات المتاحة لدى الدوائر والمديريات الخدمية في مجلس المدينة (صيانة، حدائق، نظافة) من قبل العمال والآليات المتوافرة عندهم، وكانت البداية من المدخل الشمالي للمدينة، والعمل مستمر حالياً في المدخل الجنوبي الممتد من دوار الرئيس الخالد حتى نهاية حدود التنظيم السياحي عند سارية العلم، وأيضاً المدخل الرئيسي الممتد من عقدة صافيتا على الأوتوستراد الرئيسي حتى دوار القائد الخالد وبدعم ومتابعة من محافظ طرطوس من خلال تأمين آليات من الجهات العامة وخاصة مديرية الخدمات الفنية ومديرية النفايات الصلبة بالمحافظة وبإشراف يومي على الأعمال بأرض الواقع من قبل رئيس مجلس المدينة.

وعن نوعية التأهيل والصيانات التي تتم، أشار حسن إلى أنها تشمل ترحيل الأنقاض والأتربة على جانبي المدخل وضمن الجزر الخضراء وتهذيب وتقليم الأشجار وترميم زفتي للمواقع المتخربة ضمن الطرق، إضافة إلى ترميم الأرصفة وترميم الشاخصات المرورية وشاخصات الدلالة وتركيب بعض الأجهزة الكهروضوئية وتحسين الأطاريف وجذع الأشجار، وكل ذلك وفق الاعتمادات والإمكانات المتاحة، ولا يمنع أن يكون للمداخل رؤية جديدة مع قادم الأيام.

فلاحون: تكلفة بيدون زيت الزيتون ١٫١ مليون ليرة

مدير زراعة القنيطرة لـ«الوطن»: ٥٧٧ ألف شجرة زيتون تنتج أكثر من ١٠ آلاف طن

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى البدء بموسم عصر الزيتون، حيث باشرت المعصرة الوحيدة في المحافظة استقبال المزارعين والتي تتبع للقطاع الخاص وتعمل بالطرد المركزي، وتزيد طاقتها الإنتاجية اليومية عن ٧٥ طناً ومن المتوقع إنتاج نحو ١٥٠٠ طن من زيت الزيتون (وبنسبة وسطية كل ٦ كغ تنتج ١ كغ زيت) وبلغ الموسم الماضي نحو ألف طن من زيت الزيتون، علماً أن إنتاج الزيتون المتوقع لهذا العام ١٠٣٦٧ طناً «٢٠٠٠ طن للمائدة و٨٣٦٧ طناً للعصر» على حين كان الموسم الماضي ٨٦٦٧ طناً.

وشدد موسى على ضرورة الالتزام بالمعايير والاشتراطات الفنية والصحية، حيث تم تشكيل لجنة مكونة من عدة مديريات في المحافظة بهدف مراقبة عمل المعصرة والمحافظة على نقاء الزيت ونظافته، والوقوف على تعليمات العصر والتخلص الآمن من مياه العصر(الجفت) والتقيد بالطرق الصحية وتعليمات وزارة الزراعة المتعلقة بعمل معاصر الزيتون وخاصة تصريف مياه الجفت بطريقة فنية آمنة والتقيد بالتسعيرة الصادرة عن المكتب التنفيذي لمحافظة القنيطرة.

وأوضح أنه تم تحديد أجور العصر بـ٦٠٠ ليرة لعصر ١ كغ زيتون في حال النقل (العرجوم) بقي للمعصرة و٧٥٠ ليرة لعصر ١ كغ زيتون في حال أخذ صاحب الزيتون النقل (العرجوم)، منوهاً بأن المعصرة تنتج ٣٢٠٠ طن من البيرين (نقل الزيتون) و٨ آلاف متر مكعب من ماء الجفت الذي يستخدم لأغراض زراعية لري الأشجار المثمرة والحراجية وذلك بإشراف فنيين من مديرية الزراعة.

وأضاف: إنه تم تنفيذ بيانات عملية الفلاحين في مناطق المحافظة كافة حول طرق قطف الزيتون وتخزين زيت الزيتون بالتعاون بين شعبة الزيتون والوحدات الإرشادية.

وبيّنت رئيس شعبة الزيتون ورئيس لجنة مراقبة عمل المعاصر ختام السمية أنه يتم متابعة عمل المعصرة بشكل أسبوعي، كما تؤخذ عينات من زيت الزيتون لتحليلها في مخبر مديرية التجارة الداخلية ومراقبة كيفية تصريف مياه الجفت وفق تعليمات وزارة الزراعة، مشيرة إلى أن المساحة المزروعة بأشجار الزيتون بالمحافظة ٥٢ ألف دونم وبزيادة ألفي دونم عن الموسم السابق (١٠٦٣٠ دونم سقي و٤١٤٠٦ بعل)، أما عدد الأشجار المزروعة سقياً ١٩١ ألف شجرة والمُثمر منها ١٥٦ ألف شجرة وبزيادة ٥٠ ألف شجرة عن الموسم الماضي حيث كانت ١٠٦ آلاف شجرة، على حين البعل ٤٩٢ ألف شجرة وبزيادة ٢٠ ألفاً والمُثمرة منها ٤٢١ ألف شجرة بعل والموسم الماضي ٤٠١ ألف شجرة، علماً أن مردود الشجرة المثمرة الواحدة من الزيتون السقي ٢٥ كغ والبعل ١٥ كغ.

ولفتت سمية إلى أن أشجار الزيتون من الأشجار المجدية في المحافظة، وتعد زراعة الزيتون من الزراعات الإستراتيجية وذات جدوى اقتصادية لدى الفلاحين في المحافظة لقلة تكاليفها وفي أغلبها زراعات بعلية، كما أنها لا تحتاج لعمليات خدمة كثيرة ولا تحتاج للرش بالمبيدات بشكل كبير من أجل المكافحة، إذ إن أغلب الأمراض والحشرات التي يُصاب بها الزيتون بالمحافظة تنحصر في ذبابة ثمار الزيتون وثمرة الزيتون والبسيلا والذبول، ولجوء أغلب مزارعي الزيتون إلى عصر الزيتون والحصول على الزيت من أجل بيعه وخاصة بعد أن ارتفع سعر مبيع زيت الزيتون في الآونة الأخيرة لتجاوز سعر مبيع التنكة عن المليون في بعض الأحيان.

ومن أشهر الأصناف المزروعة حالياً وبشكل تقليدي الدان والصوراني والتفاحي والقيسي والنبالي، وهناك أصناف مخصصة للتحليل وأصناف مخصصة للزيت وهناك أصناف ثنائية الغرض.

وحول الأسعار حالياً فتتراوح بين ٧٠٠ – ٨٠٠ للبيدون، وهناك شكوى من المزارعين أن تكاليف الإنتاج أعلى وأكثر من سعر المبيع، فالتنكة الواحدة تحتاج إلى ٨٠ كغ زيتون وأجرة قطاف الكيلو ألف ليرة وأجرة العصر ٦٠٠ ليرة والبيدون ٣٠ ألفاً، عدا عن التحميل والنقل، وبحسبة بسيطة نجد أن البيدون يكلف نحو ١٫١ مليون، حسب زعمهم، علماً أن كيلو الزيتون يتراوح سعره حالياً بين ١٢- ١٤ ألف ليرة.